عن ابنه ومن بيانيته لم يجز واحد من الوجهين لعدم الرجوع الى كم
ونعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشري كونها
خبرية والجملة بيان لكثرة الايات المسؤول عنها المحذوفة
والاصل سل بني اسرائيل عن الايات التي اتيناهم خفضتم من
المغني والدماميني   وهكذا الى اخرها نحو زيد الا انا ضاربه
زيد ما ضربته زيد كم ضربته زيد اني ضربته زيد
الذي ضربته زيد رجل ضربته   ولا يجوز النصب اي على
وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان لها الصدر
ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا
يفسر عاملا فيه اي على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو
كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر
وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض
جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال فالمجعول دليلا
دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا
صرح المص بان دلوي في يا ايها المائح دلوي ونحوه مفعول
لفعل محذوف يفسره دونك مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما
قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال
سم بايضاح وزيادة   لانه بدل من اللفظ به اي لان ما بعدها
من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف اي وشان
البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله
كالمحذوف   ذي طلب اي بنفس الفعل او بواسطة
حرف طلب فعلا كان او طلبية ندركها باللفظ والمعنى كان الطلب
او بالمعنى فقط بدليل امثلة الشرح ولا اشكال في الاشتغال

في

في نحو زيد التقدير به اولا تقديره لما في الرود داني عن بحث
المغوب ان لام الامر ولا لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر
العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر
كما لا يلزم ذلك في نحو لم ولن فهما يفيده كلام التصريح ومن
تبعه كالبعض مما خالفه ذلك غير سديد وانما اختير النصب
لان وقوع هذه الاشيا اخبار المبتدا قليل بل قيل ممنوعة
وانما وجب الرفع الخ مقتضاه انه امتنع في التعجب دال
على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع ان الصحيح
انه ماض جيء به على صورة الامر ولا دلالة له على الطلب وقد
يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة
الامر وانما اجاب الش بما ذكره لا بمنع دلالته على الطلب لاستلزام
ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشري انه امر
حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع
نصب زيد عنده لا لما ذكره الش بل لان فعل التعجب لجموده
لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا   لان الضمير اي
المجرور بالباء في محل رفع اي وانما ينصب الاسم السابق اذا لم
يكن ضميره في محل رفع   وانما اتفق السبعة الخ دفع
للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل
الدفع ان هذه الاية ليست مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند
سيبويه مبتدا خبره محذوف والجملة بعده مستانفة
فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدا خبره الجملة بعده ودخلت الفا لما
في المبتدا من معنى الشرط فلهذا لم يكن نصب الاسم اذ لا يعمل
الجواب في الشرط فكذا ما اشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا
وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع مختار لغير العموم

Copyright © King Saud University